

الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها المحتملة على الميزان التجاري الجزائري

عبد القادر خليل

الملخص بالفرنسية:

Les effets de la crise financière mondiale se sont multipliés pour atteindre la majorité des de monde, a des degrés disparates.

Les avis divergent sur les conséquences de cette crise sur l'Algérie. Initialement, seuls les pays développés étaient concernés, principalement les états unis d'Amérique. Cependant, la persistance de cette crise a entraîné un grand nombre de pays dans la spirale de la récession causant un déséquilibre dans la balance commerciale Algérienne.

Tous ceci nécessite une meilleure compréhension et la délimitation de ces niveaux, et les meilleurs solutions préconisées a' titre préventif, ce qui nous a poussé a' tenter de répondre à cette problématique: « **quels sont les effets probables de la crise financière internationale sur la balance commerciale de l'Algérie?** »

الملخص بالعربية:

امتدت آثار الأزمة المالية العالمية لتشمل معظم دول العالم، بدرجات متفاوتة، وتباينت الآراء حول تأثير هذه الأزمة حول الجزائر، حيث بدت في البداية بعيدة التأثير ومنحصرة في الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن استمرار الأزمة ودخول كثير من الدول في دائرة الركود العالمي، وانعكاس ذلك على وضع الميزان التجاري الجزائري، يتطلب فهم هذه الأزمة وتحديد مستوياتها، وأهم الحلول المقترحة للحد منها، قصد الوقاية منها أو التقليل من آثارها، وهو ما قمنا به عبر الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هي الآثار المحتملة للأزمة المالية الدولية على الميزان التجاري الجزائري؟

مقدمة :

عرف النظام الرأسمالي عدة أزمات، ونظراً لتداعيات الأزمة المالية الحالية، أعتبرها صندوق النقد الدولي أخطر الأزمات منذ الحرب العالمية الثانية، لأنها مسّت معظم دول العالم بدرجات متفاوتة. فكانت أكثر حدة في الدول المتقدمة، وبدأت عديمة التأثير على الجزائر في البداية- بفعل عدم تطور الأسواق المالية لها وعدم اندماجها في الأسواق العالمية. لكن استمرار الأزمة وتعقدها، أدّى إلى إعادة النظر في انعكاساتها المحتملة، نتيجة تحولها من أزمة قروض رهنية إلى أزمة سيولة، ثم إلى أزمة أسواق رؤوس الأموال، وتحولها في الأخير إلى أزمة ركود عالمي مسّت مختلف اقتصاديات الدول المتقدمة.

ونتيجة لتوقع تراجع معدلات النمو، يُحتمل أن يؤثر ذلك سلباً على اتجاهات السوق البترولية، ومن هنا يُمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي الآثار المحتملة للأزمة المالية العالمية على الميزان التجاري الجزائري؟ وقصد توضيح هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ما هو الإطار النظري للأزمات المالية؟
- ما هي اتجاهات تطور الميزان التجاري الجزائري؟
- هل يتأثر رصيد الميزان التجاري الجزائري جزاء الأزمة المالية العالمية؟

كما تنبُع أهمية الموضوع من حساسية سوق النفط للتغيرات التي تحدث على مستوى العالم (سياسية، واقتصادية). ويهدف هذا المقال إلى معرفة تأثير الأزمة المالية الدولية على أسعار النفط، وانعكاس ذلك على رصيد الميزان التجاري الجزائري، باعتباره المكون الأساسي لرصيد ميزان المدفوعات، وتمّ التركيز على تغيرات سوق النفط، لأنّ المحروقات تلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد الجزائري.

- واستندنا في بحثنا هذا على الفرضيات التالية :
- يُحقّق الميزان التجاري الجزائري رصيذاً موجباً مستمراً منذ تسعينيات القرن العشرين.
 - يُعاني الميزان التجاري الجزائري من أحادية التصدير، ومن التبعية في الواردات السلعية.
 - تؤثر الأزمة المالية العالمية على رصيد الميزان التجاري الجزائري.
- وفي سبيل تحقيق الهدف المنشود من المقال، نستخدمُ المناهج العلمية التالية : التاريخي والوصفي الاستنباطي. وأما هيكلُ البحث فيشملُ على المحاور التالية:
- ملامح الأزمة المالية العالمية؛
 - مجهودات الجزائر في إدارة الميزان التجاري؛
 - توقعات وضعية الميزان التجاري على ضوء الأزمة المالية العالمية.

أولاً- ملامح الأزمة المالية العالمية :

نجمت الأزمة المالية المعاصرة عن التوسع في الأصول المالية على نحو مستقل بشكل كبير- عما يحدث في الاقتصاد الحقيقي، وقد اهتمت الإدارة المالية في الدول المتقدمة والشركات العملاقة بوقوع هذه الأزمة، وباعتبار الأزمة بدأت بأمريكا فإن الحل يبدأ بها، رغم التأكيد على عدم وجود حل جزئي للأزمة، بل يتطلب الأمر تعاون كل الدول والهيئات. ولذا نتناول في هذا المحور جملة من المفاهيم المتعلقة بالأزمات المالية العالمية، وأسبابها، مع تحديد جذور الأزمة الحالية، وأهم المجهودات الدولية لاحتوائها والحد من أثارها.

1- مفاهيم حول الأزمات المالية:

الأزمة هي حالة خلل وعدم توازن النظام (فرد، جماعة، منظمة، دولة)، حيث تتلاحق فيها أحداث سريعة مفاجئة، وتختلط الأسباب بالنتائج، وتزداد فيها حدة تضارب المصالح والضغط الداخلي

والخارجية، ويؤدي هذا إلى فقدان القدرة على أخذ القرار والتوجيه¹. وأما الأزمة المالية فهي اختلال عميق في إدارة النظام المالي، وتُعرف بأنها اضطرابٌ حادٌ ومفاجئٌ في بعض التوازنات الاقتصادية، تتبعه انهيارات في عددٍ من المؤسسات المالية والمصرفية، وتنتقلُ آثارها إلى عدّة قطاعات أخرى². ويُعبّر عن تدهور مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، وينجرُّ عن ذلك انخفاض سعر الأصل الذي يقوّد إلى تقليل النشاط الاقتصادي الكلي، من خلال التأثير المباشر لقرارات المستهلكين والمنتجين، والتأثير غير المباشر على باقي الأصول الأخرى، والموازنات المالية للوسطاء الماليين³.

ومنذ سنة 1994، شهد العالم سلسلة من الأزمات المالية الحادة في اقتصاديات الأسواق الناشئة، امتدّت جغرافياً من أوروبا (روسيا وتركيا)، إلى آسيا (إندونيسيا، كوريا، ماليزيا، والفلبين وتايلندا)، إلى أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل والأوروغواي)⁴. ويرجعُ أصل معظم هذه الأزمات إلى اختلال اقتصادي أو مالي لا يمكنُ تحمُّله (مثل عجز ضخ في الحساب الجاري وفي الموازنة العامة، أو عدم التوافق بين الأصول والخصوم في شركات مالية أو غير مالية)، وغالباً يرافقُ هذه الاختلالات ارتفاعٌ شديدٌ في أسعار الأصول أو ارتفاعٌ شديدٌ في قيمة العملة⁵.

ويمكنُ تقسيم الأزمات وفقاً لعدة معايير، فهناك معيارُ القطاع الذي تنشأ فيه (القطاع العام أو القطاع الخاص، وقطاع البنوك مقابل قطاع الشركات)، وأيضاً معيارُ طبيعة الاختلالات (مثل اختلال الحساب الجاري والموازنة العامة الذي يعتبر اختلالاً في التدفقات، عكس عدم التوافق بين الأصول والخصوم الذي يعتبر اختلالاً في أرصدة رأس

¹ عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، أبو ظبي، 2002، ص 87.

² غ. العربي، خطابُ ناسفٌ لدعاة الاقتصاد الحر، يومية الخير، الجزائر، يوم 2008/12/1، تاريخ الاطلاع: 2009/02/08.

³ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم: عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 32.

⁴ صندوق النقد الدولي، << عين العاصفة >>، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2002، ص 7.

⁵ المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المال)، وكذلك معيار حاجة الزبائن للتمويل قصير الأجل ومدى قدرتهم على السداد في الأجل الطويل (أزمات السيولة)، وإن اختلفت الأزمات فإنها تتشابه وتتداخل مع بعضها¹.

وعليه يمكن تمييز ثلاثة عناصر للأزمات المالية هي:

■ أزمة عملة (أزمة سعر الصرف): تدهور قيمة العملة وانهارها بما يزيد عن 25%، مما يؤدي إلى فقدان قدر كبير من الاحتياطيات الدولية للبلد².

■ أزمات مصرفية: تعني الاستخدام غير الكفاء للأصول المصرفية، وتحدث الأزمة المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك أو فشلها (تعرض البنوك لخسائر)، إلى توقيف البنوك لقابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة للتدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك³. وقد عرفَ *Demergue Kunt* الأزمة المالية المصرفية، بأنها فترة تكون فيها معظم البنوك في حالة عدم سيولة أو حالة إفسار⁴، حيث تعني الحالة الأولى عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائنيه، رغم تمكنه من القيام بذلك في أوقات أخرى، وأما الحالة الثانية فهي أشد لأن التزاماته أكبر من القيمة الحالية لأصوله (شبه إفلاس). وعليه فإن الأزمة المصرفية تُعبر عن الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إفسار مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي، قصد ضخ أموال لها أو إعادة هيكلة النظام المصرفي⁵. وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة، ولها نتائج وخيمة على النشاط الاقتصادي.

■ أزمة أسواق رؤوس الأموال: تحدث نتيجة ظاهرة الفقاعات، فنتيجة للذعر يقبل حملة الأسهم على التخلص منها، مما يقود إلى تدهور قيمتها

¹ المرجع السابق، الصفحة نفسها.

² عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنوّذ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة، الموقع: www.islamfin.go-forum.net/montada-f16/topic-t640.htm

³ مجلة التمويل والتنمية، مرجع سابق.

⁴ المرجع السابق.

⁵ عبد النبي إسماعيل الطوخي، مرجع سابق، موقع الكتروني.

بأكثر من 20 %. وقد عرّف *Frederic Mishkan* الأزمة المالية بأنها عبارة عن اضطراب في أسواق المال، والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر مرتفعة، لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة¹.

واستناداً لما سبق، فإنّ ملامح الأزمة المالية هي مشاكل السيولة والإعسار. ويعتبر تكرار الأزمات الاقتصادية بشكل عام- مكوناً رئيسياً من مكونات النظام الرأسمالي ذاته². وانتهت التحليلات المرتبطة بتفسير الأزمات، إلى إرجاعها لعدة عناصر هي³:

- عدم استقرار أسواق الإقراض الدولي، وأيضاً عدم استقرار الأسواق المالية.
- تغيرات غير متوقعة في البلدان المدينة، مثل الإستقرار السياسي، وسوء الإدارة الاقتصادية، وتزايد أعباء خدمة الديون.

كما تشير تقارير صندوق النقد الدولي، إلى تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة خلال الفترة (1980-1999)، وشكلت هذه الأزمات المالية المتكررة في الدول النامية، تهديداً لاستقرارها الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى انتقال عدوى الأزمات لدول أخرى⁴.

وتتعدد أسباب الأزمات المالية بشكل عام- وتتمحور حول العناصر التالية⁵:

- عدم استقرار الاقتصاد الكلي: أبرز أسباب الأزمات هو انخفاض شرط التبادل التجاري، وتقلبات أسعار الفائدة العالمية، وأسعار الصرف، وارتفاع معدلات التضخم.
- اضطرابات القطاع المالي: يمثل التوسع في منح الائتمان، والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهيار أسواق الأوراق المالية،

¹ المرجع السابق.

² أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية، عدم وجود دار النشر، مصر، 2004، ص 1.

³ المرجع السابق، ص 12.

⁴ ناجي التوني، الأزمات المالية، المعهد العربي للتخطيط العدد 29، الكويت، ماي 2004، ص 3.

⁵ المرجع السابق، ص 4-8.

قواسم مشتركة للعديد من الأزمات في تخصيص الائتمان، مع ضعف الأنظمة المحاسبية والرقابية والتنظيمية للدول¹.

• تشوّه نظام الحوافز: نعني بذلك عدم خضوع المسؤولين عن الأزمات إلى متابعات، مع منح امتيازات لمن ساهموا في الحد منها أو عدم الوقوع فيها.

• سياسات سعر الصرف: تتعرض الدول المنتهجة لسعر الصرف الثابت، أكثر من غيرها للصدمات الخارجية.

2- أسباب الأزمة المالية الدولية:

نقسم إلى أسباب مرتبطة بالأزمة المصرفية، وأسباب مرتبطة بسوق رأس المال، وأسباب أخرى عامة.

أ- أسباب الأزمة المصرفية: ترجع جذور الأزمة المالية الدولية، إلى بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد العيني (أو الحقيقي) والاقتصاد المالي، وذلك بالتوسع في إصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة، بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني، مما ضاعف من عدد المدينين، وازدادت المخاطر. وهناك ثلاثة عناصر تفسر هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية²:

زيادة حجم المديونية (أو زيادة الرافعة المالية) وتركزها في القطاع العقاري: تشتمل الأصول المالية على أصول ملكية وأصول مديونية، وبالنسبة للشكل الأول فإن هناك حدود لما يمكن إصداره من أسهم، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية، أما الشكل الثاني فلا تكاد توجد حدود للتوسع فيها، وبلغت المؤسسات المالية فيها، حيث توسعت البنوك الأمريكية في الإقراض لأكثر من 60 ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالة UBS، ويولد هذا الأمر مزيداً من مخاطر عدم التسديد، كما حدث في أزمة الرهن العقاري بسوق العقارات الأمريكية، التي كانت أكبر

¹ باثي أحمد، << الأزمات النقدية والمالية المعاصرة >>، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، عدد 2003/4، ص 15-16.

² حازم البيلوي، الأزمة المالية الحالية محاولة للفهم،

الموقع: www.hazembeblawi.com/arabic/articleDetails.aspx?articleID=241

مصدر للإقراض والاقتراض، وبدأت الأزمة فيما عُرف بالرهون العقارية الأقل جودة، ضمن سوق العقار الثانوية، التي تمنح "قروض الرهن العقاري المخاطرة" والمُعبر عنها بـ "Subprime"، التي تعتبر بمثابة السبب الرئيسي والمباشر لحدوث الأزمة¹. حيث يرهّن الأمريكي بيته مقابل قرض، وعند ارتفاع ثمنه يحصل على قرض جديد من الدرجة الثانية، وبذلك جاءت التسمية بأنها رهون أقل جودة من الدرجة الثانية، ومعرضة للمخاطر عند انخفاض قيمتها، فهي قروض تمنح للأمريكيين دون التأكد من قدرتهم على السداد ولمدة تصل إلى 30 سنة، حيث تكون السنوات الثلاث الأولى بفائدة متدنية، وتليها مفاوضات حول سعر الفائدة يكون أعلى مما سبق يصل إلى 25 % و 40 % مقارنة بالسعر الأصلي، وهو ما حدث بالفعل.

- استخدام التوريق في الإقراض: يؤدي استخدامه إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية اعتماداً على أصل واحد، وبالتالي التوسع في القروض الأقل جودة، ويتم ذلك باستخدام التوريق من قبل البنك، حيث يُعطي العقار الواحد مالكة الحق في الاقتراض من البنك، وهذا الأخير يُعيد نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض من مؤسسات أخرى، وتبدأ موجات جديدة من الإقراض، وتتعاظم معها المخاطر، وكانت النتيجة توسع الدائرة المالية بأكثر من 40% من الدائرة الحقيقية. ونتيجة عدم تسديد الديون من قبل الزبائن، وانتشار الذعر المصرفي، انهارت في سبتمبر 2008 بورصة وولستريت وتلتها بورصات أخرى، حيث قُدرت الخسائر التي تكبدتها هذه البورصة يوم الاثنين الأسود بتاريخ 2008/09/15 حوالي 600 مليار دولار، وأفلست عدة بنوك استثمارية كبرى، منها: *Brother Lehman & ear Street* وغيرهما².

ومما سبق، تعتمد عناصر الأزمة المالية بأمريكا، على أزمة سوق الرهن العقاري (انتعاش ثم هبوط)، والتحول العالمي في علاقة الدائرة الحقيقية بالدائرة المالية (انفصال). حيث أن انتعاش سوق العقار ← ارتفاع الإقراض (رهونات عقارية عالية الجودة ورهونات عقارية أقل

¹ المرجع السابق، موقع إلكتروني.

² المرجع السابق، موقع إلكتروني.

جودة) ٤ اتساع إعادة تمويل البنوك (عن طريق القروض الرهنية)، ومع تراجع أسعار العقارات منذ خريف 2006، وقعت البنوك في أزمة سيولة نتيجة عدم تسديد الديون من قبل الزبائن وانتشار الذعر المصرفي. - نقص وانعدام الرقابة أو الإشراف غير الكافي على مؤسسات الوساطة المالية: لم تؤدي هذه العناصر إلى أزمة سيولة في الجهاز المصرفي فقط، بل ولدت عنصر اللاتقة الذي أدى إلى " الذعر المصرفي"، مما عقد مشكلة السيولة، وساعدت العولمة على انتشار العدوى لباقي دول العالم.

وبدأت الأزمة الحالية مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة " ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي، وكانت إحدى المؤسسات القليلة التي نجت من أزمة الكساد العالمي لسنة 1929، وهي أقدم المؤسسات أيضاً.

وأما مظاهر هذه الأزمة فكانت أزمة سيولة وأزمة ثقة، وأزمة فساد إداري متفشي في الشركات والمصارف، مع محدودية الرقابة والإشراف، وتعتبر أسباباً غير مباشرة للأزمة المالية الدولية¹.

ب- أزمة سوق رأس المال: كانت أسهم القطاع المصرفي (خاصة البنوك: يوبي إس، إتش إس بي سي، باركليز) قاطرة الانهيار في أسعار الأسهم، لأنها الأكثر تضرراً خلال الأزمة، وعلقت قرابة 70 شركة رهن عقاري أمريكي عملياتها، وأعلنت إفلاسها أو عرضت للبيع منذ سنة 2006. وزادت الأمور توتراً في البورصات العالمية، بعد فشل البنكين: الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، في التخفيف من تراجع المؤشرات على الرغم من ضخ 121.6 مليار دولار لطمأنة المتعاملين، فخلال يوم واحد من التعامل فقد داو جونز قرابة 400 نقطة، وتراجع مؤشر ستاندرد أندبورد ب 150 نقطة.

¹ خالد الزيتوني، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على أسعار النفط ورقة مقدمة في ندوة الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة بليبيا، سنة 2008، الموقع: www.alshames.com/annex/ektesadi/index.html

وتلعب المضاربات دوراً سلبياً في تراجع البورصة، بفعل تراجع الثقة في مؤسسات الوساطة المالية، ويُعبّر يوم الاثنين الأسود 2008/09/15 عن انهيار العصر الذهبي لبورصة وولستريت. وعليه فالأزمة المالية العالمية المعاصرة هي أزمة بنوك (أزمة سيولة)، وأزمة أسواق رؤوس أموال.

ج- أسباب عامة: يمكن تقسيمها إلى جزأين، حيث يتعلق الأول بالظروف الاقتصادية العالمية المتميزة بارتفاع مستمر للأرباح دون ارتفاع مواز للاستثمارات المنتجة التي تستجيب للحاجات الاجتماعية والإنسانية، حيث نزلت نسبة الاستثمار العالمي (من الناتج الخام العالمي) من 25 % خلال سبعينيات القرن العشرين إلى 22 % في بداية الألفية الثالثة. وأما الجزء الثاني فيتعلق بالنموذج الأمريكي للنمو المتميز بعجزين بنيويين (عجز تجاري خارجي، وعجز الادخار المحلي)¹، والذي يرتبط بالإنفاق العسكري على الحروب في أفغانستان والعراق. وكل هذه الأسباب العامة هي سياسات غير رشيدة ساهمت في نشوء الأزمة، حيث قدر مبلغ الإنفاق للدقيقة الواحدة في العراق 245 ألف دولار سنة 2007، و371 ألف دولار سنة 2008².

وتعتبر هذه الأزمة المالية الأمريكية عالمية، بفعل عدة عوامل، نذكر عاملين مهمين³:

- اعتبار أمريكا أكبر بلدٍ مستوردٍ في العالم بأكثر من 5 % من الواردات العالمية، مما سهّل انتقال أزمة الكساد بهذا البلد إلى باقي الدول؛
- تأثير العولمة على انتقال الأموال، واندماج الأسواق المالية في العالم؛
- تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل العملات الأخرى.

¹ ميمون الرحمانى، مرجع سابق، موقع الكتروني.
² إبراهيم عويس، ندوة قناة الجزيرة الفضائية، الموقع: www.aljazeera.com
³ غ. العربي، مرجع سابق.

3- إجراءات الحد من الأزمة على المستوى الدولي:

الانتشار العالمي للأزمة، حثت على جميع الدول-خاصة المتقدمة- اتخاذ حزم إنقاذ متكاملة للحد من آثارها والتسريع بتجاوزها، ويمكن تقسيم هذه الإجراءات كما يلي:

- ضخ سيولة ضخمة في النظام المالي: قامت الولايات المتحدة الأمريكية بضخ مبلغ 700 مليار دولار في اقتصادها، بشراء القروض المتعثرة لبعض المؤسسات المالية والمصرفية، ومنح قروض لبعض الشركات الاقتصادية، وإعداد خطط أخرى مكاملة تتضمن برنامج محفز للاقتصاد وتخفيضات ضريبية أخرى¹، كما أطلقت عدة دول أوروبية وآسيوية خططاً جديدة ترمي إلى تعزيز قدرة المصارف بضخ مزيد من السيولة، وقد تجاوز المبلغ الإجمالي المضخ على المستوى العالمي ثلاثة تريليون دولار؛

- القيام بإجراء نقدي، يتضمن تخفيض أسعار الفائدة في معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية؛

- إعداد خطط إنقاذ اقتصادي للنمو والتشغيل: قام الاتحاد الأوروبي في اجتماعه بتاريخ 2008/11/26 بإعداد مخطط إنعاش اقتصادي، يتضمن تخصيص اعتمادات إضافية بمبلغ 200 مليار أورو، بنسبة 15% من الناتج المحلي الخام، حيث خصص للجوانب الاجتماعية مبلغ 170 مليار أورو، ودعمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 30 مليار أورو².

- القيام بإصلاحات تمس الجانب المالي والمصرفي، وعبر ذلك اجتماع مجموعة العشرين بواشنطن المنعقد بتاريخ 2008/11/15، وتتضمن هذه الإصلاحات عدة عناصر أهمها³:

¹ يومية الشمس الليبية، مرجع سابق، موقع إلكتروني.

² Commission Européenne, <<Plan de Relance Economique pour la croissance et l'Emploi>>, Magazine Entreprises et Industrie, , Décembre 2008, Bruxelles, Belgique, pp8-9.

³ الأمم المتحدة، الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009، الموقع: www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html

- إنشاء آلية فعالة وذات مصداقية لتنسيق السياسات على المستوى الدولي؛
- إصلاحات تتعلق بنظم الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي، وتبني الشفافية؛
- التفكير في إصلاح نظام الاحتياطي النقدي الدولي؛
- إعداد نظم فعالة للإنذار المبكر بالأزمات؛
- رفع رأسمال البنوك، وإصلاح مؤسسات التصنيف الائتماني؛
- إعادة النظر في مكافآت مديري البنوك الأوروبية والأمريكية بالخصوص؛
- تجديد أسس النظام المالي العالمي (تم اقتراحه من قبل رئيس فرنسا)؛
- قبول تجربة البنوك الإسلامية في بعض الدول الأوروبية (فرنسا).

ورغم هذه الإجراءات (ذات التأثير المباشر، وذات التأثير غير المباشر)، فإن الدول المتقدمة تعيش مرحلة الانتقال نحو الركود، بتوقع تراجع النمو إلى حدود 1%¹، وهو ما يؤثر على الميزان التجاري لمعظم الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية، وتتصف بأحادية التصدير، وهو ما سنعرف عبر المحورين المواليين.

ثانيًا- مجهودات الجزائر في إدارة الميزان التجاري

تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات، أهم مؤشرات التوازن الخارجي، وارتبط تغير رصيد الميزان التجاري في الجزائر، بتغيرات عوائد المحروقات، المرتبطة هي الأخرى بتغيرات أسعارها في السوق الدولية، بالإضافة لانعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان. ونتناول الصادرات السلعية والواردات السلعية، بالتعرض لتطورهما وهيكلتهما، والوصول لمعرفة مدى أهمية مجهودات الجزائر في تحسين وضعية ميزانها التجاري.

¹ الأمم المتحدة، مرجع سابق، موقع إلكتروني.

1- الصادرات السلعية: تُسجل تدهور عوائد الصادرات للفترة (1991-1994)، من مبلغ 12.440 مليار دولار سنة 1991 إلى 8.890 مليار دولار سنة 1994، ويرجع ذلك لتراجع أسعار البترول من 20.4 دولار إلى 16.3 دولار للسنتين المذكورتين، وبفعل ارتفاع أسعار البترول إلى متوسط سنوي بلغ 21.7 دولار سنة 1996 و19.49 سنة 1997¹، فإن عوائد الصادرات وصلت إلى 13.210 مليار دولار و13.824 مليار دولار سنتي 1996 و1997 على الترتيب²، بنسبتي ارتفاع تقدر بـ 48.60 و55.50 % على التوالي مقارنة بسنة 1994.

كما يلاحظ من تطور الصادرات السلعية، أنها في حالة ارتفاع مستمر منذ سنة 2003، حيث بلغت خلال هذه السنة 24.465 مليار دولار، ووصلت إلى 60.59 مليار دولار سنة 2007، ثم إلى 78.233 مليار دولار سنة 2008، علماً أنها سجلت انخفاضاً شديداً لها سنة 1998 ببلوغها 10.144 مليار دولار، ويفسر ذلك بتراجع أسعار البترول إلى 12.94 دولار للبرميل، وهو أدنى سعر له منذ سنة 1990.

وأن عوائد الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز عتبة المليار خلال الفترة (1990-2007)، إلا سنة 2006 بمبلغ 1.13 مليار دولار، وأما نسبة الصادرات السلعية خارج المحروقات فلم تتجاوز 5.16 %، وبلغت 1.61 % سنة 2007، وأيضاً 2.42 % سنة 2008.

وعليه، فإن ارتفاع أسعار المحروقات يبقى المفسر الأساسي لارتفاع عوائد الصادرات السلعية، واستأثر باستثمارات ضخمة، قصد تشجيع الاستغلال³، وظلت صادرات المواد الأخرى محدودة جداً⁴، بفعل أزمة الإنتاج ونتيجة للسياسات المطبقة عبر مختلف البرامج الإصلاحية، وأن

¹ بنك الجزائر، عدة تقارير.

² محمد راتول، << تحولات الاقتصاد الجزائري: برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته >>، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، 2001، ص 63-64.

³ انظر : Amor KHELIF، << La Réforme du secteur des Hydrocarbures en Algérie >>، Les Cahiers du CREAD، N°50، 4° Trimestre، 1999، pp71-83.

⁴ براق محمد وعبيدة محمد، << دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة السوق الدولي >>، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جوان 2006، الشلف، الجزائر، ص 125-132.

هذه الصادرات تشمل التمور والفسفات والبقوليات والخمور والحديد. ويضاف لسعر البترول في السوق الدولية كمحدد لقيمة الصادرات. حصة الجزائر من صادرات المحروقات في منظمة الدول المصدرة للبترول، وهو العامل الثاني، وحسب مخطط التنمية لسوناطراك فإن إنتاج البترول الخام بين سنتي 1998 و2003 انتقل من 850 ألف إلى 1.3 مليون برميل في اليوم، مع الإشارة أن عوائد البترول تمثل خمس العوائد الكلية للمحروقات (متضمنة الغاز الطبيعي)، ويخضع تسعير الأخير لقواعد متغيرة ترتبط بالبترول¹.

2- الواردات السلعية: لم تتجاوز مبلغ الواردات 10 مليار دولار سنوياً خلال الفترة (1990-2001)، عدا سنة 1995 حيث بلغت 10.200 مليار دولار، ويفسر الارتفاع المسجل في هذه السنة بتحرير التجارة الخارجية، وتوجه بعض المستوردين إلى أخذ موقع لهم في السوق لتلبية الطلب المكبوت، بالإضافة لشدة الجفاف الذي عرفته البلاد، وأيضاً الاتجاه نحو تعويم سعر الصرف.

وأما تفسير تراجع الواردات إلى 9.090 مليار دولار سنة 1996 و8.132 مليار دولار سنة 1997، واستقرار قيمتها دون 10 مليار دولار لغاية 2001، فيرجع ذلك للآثار المباشرة وغير المباشرة على الطلب الاستهلاكي نتيجة ارتفاع الأسعار، وأيضاً تأثر الطلب الإنتاجي بفعل التعديلات التي حصلت على الدائرة الحقيقية. ويمكن حصر مبررات اتجاه الواردات للانخفاض خلال سنتي 1996 و1997 إلى²: حل المؤسسات العمومية، وغلق بعض مؤسسات القطاع الخاص بفعل عدم القدرة على منافسة المنتجات المستوردة بفعل تحرير التجارة الخارجية، ومشكلة تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، وتأثير التدهور الأمني على تراجع الاستثمارات.

وسجل منذ سنة 2001 تطوراً في مبلغ الواردات التي بلغت 9.482 مليار دولار خلال هذه السنة، وارتفع إلى 12.01 مليار دولار سنة 2002،

¹ www.insert-export.com/indexframes/indexactu.htm?refer

² محمد راتول، مرجع سابق، ص 68.

ووصولاً إلى 17.954 مليار دولار سنة 2004، وبلغ مبلغها 26.35 مليار دولار سنة 2007، وارتفع إلى 39.156 مليار دولار سنة 2008. ويُفسرُ هذا النمو باعتماد سياسة توسعية للجزائر منذ سنة 2001، من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بمبلغ 7 مليارات دولار، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بمبلغ 55 مليار دولار، وبرنامج الجنوب والهضاب العليا.

وأما هيكل الواردات السلعية فتسيطرُ عليها التجهيزات الصناعية بنسبة تتجاوز 30 %، وذلك لتمويل التنمية، حيث يُلاحظ تطورها الواضح منذ سنة 2001 حيث بلغت 34.7 %، وصولاً إلى 39 % سنة 2004، و41.5 % سنة 2005. وأما النسبة الثانية في توزيع الواردات فتغطي المواد الغذائية بنسبة تقارب 20 %، وأما السلع الاستهلاكية فتبلغ نسباً تقارب 15 %، ثم مستويات دنيا من التسبب، وتتعلق بالطاقة والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة.

3- رصيد الميزان التجاري: تم تحقيق رصيد موجب في الميزان التجاري في كل مستويات الفترة (1990-2008)، عدا سنة 1994 التي تأزمت فيها حالة الاقتصاد الجزائري، وارتبط تطوره بارتفاع حجم وأسعار المحروقات وبضبط الواردات، حيث نسجل محاولات تقليص أو تجميد مستوى الواردات السلعية في بعض السنوات، خلال فترة تنفيذ البرامج المدعومة والتي تليها بقليل، أي خلال الفترة (1990-2001)، وهو ما يُفسر سياسة الحذر والخوف من تدهور أسعار المحروقات، وأيضاً بسبب انخفاض طلب الكثير من المؤسسات نتيجة التحولات التي مرت بها¹.

وبالنسبة لمعدل التغطية فقد ظلّ يتزايد باستمرار وهو أكبر من 100 % (عدا سنة 1994)، وبلغ أعلاه سنة 2006، حيث تجاوز 264 %، لأنّ معدل تغير عوائد الصادرات تجاوز 18 % عكس معدل تغير الواردات

¹ معظم المؤسسات العمومية، كانت تنتظر إعادة التأهيل أو الحل أو الخصخصة.

الذي لم يتجاوز 6 %، وأما معدل التغطية لسنة 2008 فقد بلغ 200 %، وهو أقل من السنة السابقة نتيجة تراجع أسعار المحروقات¹.

ثالثاً- توقعات وضعية الميزان التجاري على ضوء الأزمة المالية العالمية

تترك الأزمات المالية الدولية أثراً سلبياً على اقتصاديات الدول، وتتنوع حدتها حسب درجة الانفتاح الاقتصادي، وحدة الأزمة ومدى انتشارها، وطول مدتها، وعلاقتها بالقطاعات الأساسية المكونة للاقتصاد. وتقسّم آثار هذه الأزمة على الفترتين القصيرة والطويلة.

وتعتبر الجزائر غير متأثرة بالأزمة الدولية على المدى القصير، بسبب عدم الانفتاح الكامل لاقتصادها، ومحدودية اندماجها ضمن الاقتصاد العالمي، وكذلك عدم تطور الأسواق النقدية وأسواق رؤوس الأموال، وأيضاً استثمار الجزائر لأموالها في أمريكا ضمن التوظيفات قليلة المخاطر بسبب ضمان الدولة الأمريكية لها. وعلى هذا الأساس فإننا ندرس الانعكاسات على المدى الطويل، ونتناول الميزان التجاري لأنه مصدر تراكم العملة الصعبة في الجزائر، وتدهوره يُعتبر سبب الأزمات الاقتصادية التي عرفت الجزائر، وبالتالي كان رفع رصيده أهم أهداف الإصلاحات التي ارتبطت بها، لأن رصيده يُمثل أساس رصيد ميزان المدفوعات.

1-دراسة اقتصادية لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على محددات الميزان التجاري الجزائري:

هناك مجموعة عناصر تُشكل أهم العوامل المحددة لرصيد الميزان التجاري، وأهمها: متوسط سعر برميل النفط، وتركز التجارة الخارجية، وطبيعة السياسات الاقتصادية المطبقة.

أ- متوسط سعر برميل النفط: عرفَ سعر برميل النفط ارتفاعاً مضطرباً منذ سنة 2002، بفعل حرب الخليج الثانية، وارتفاع الناتج

¹ حفيظ صوالي، أرقام قياسية في مؤشرات التجارة الخارجية لعام 2008، يومية الخبر، عدد 5534، يوم 2009/01/25.

المحلي الخام الحقيقي في العالم. لكن استقرار الأوضاع في الخليج العربي، وتراجع معدل النمو في العالم وخاصة في أكبر دول العالم إنتاجاً كأمريكا واليابان والصين بفعل تداعيات الأزمة العالمية، ودخول معظم الدول المتقدمة في حالة ركود اقتصادي، يؤدي إلى تراجع أسعار المحروقات، وقد لوحظ ذلك نهاية سنة 2008، بوصولها إلى حدود 35 دولار للبرميل، بعدما وصلت إلى حدود 150 دولار للبرميل بداية سنة 2008¹.

ب- التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية للجزائر وانتقال عدوى الأزمة المالية: دلت إحصائيات مصالح الجمارك الجزائرية لسنة 2008، أن أمريكا تتصدر قائمة أهم الدول الشريكة بمبلغ 20.862 مليار دولار، منها 18.64 مليار دولار قيمة الصادرات الجزائرية بنسبة 23.84 % من إجمالي الصادرات، وتعتبر فرنسا أهم ممون للجزائر بمبلغ 6.46 مليار دولار²، حيث نرى أن الدول التي تعاني من أزمة مالية خانقة تحتل المراتب الأولى في تعاملها مع الجزائر (زبون، و/أو ممون)، وبذلك تكون انعكاسات الأزمة الحالية قوية على الجزائر في الفترة الطويلة، عبر التعاملات التجارية. وبخصوص الميزان التجاري، نتوقع التأثير على ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وأيضاً تأثر نسبة الصادرات خارج المحروقات³، فمع بروز مؤشرات الركود التضخمي نكون أمام التضخم المستورد، من خلال ارتفاع قيمة الأعباء الناجمة عن الواردات، وتأثر الصادرات خارج المحروقات.

ج- تدهور قيمة الدولار: طالما أن تسعير صادرات الجزائر تتم بالدولار، ومعظم وارداتها تكون بالأورو، وذلك استناداً لتقرير الأمم المتحدة بعنوان "الوضع الاقتصادي الدولي الراهن لعام 2009"⁴، حيث

¹ يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض معدل النمو في العالم إلى حدود 1 %، ولا يتجاوز 2 % في أحسن الظروف.

² حسب يومية الخبر الجزائرية الصادرة يوم 2009/02/15، أكد رئيس البعثة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، أن بلاده ما تزال تحافظ على المرتبة الأولى من حيث تموين السوق الجزائرية خارج المحروقات، بمبلغ أكبر من 6 مليار دولار سنوياً، وأن 70 % من هذه الصادرات تضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

³ حفيظ صوالي، أرقام قياسية في مؤشرات التجارة الخارجية لعام، مرجع سابق.

⁴ الأمم المتحدة، مرجع سابق، موقع إلكتروني.

يشير إلى ارتفاع تذبذب أسعار صرف العملات، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي أم اليورو بشكل خاص، وذلك مع تزايد عمق الأزمة المالية العالمية خلال النصف الأول لسنة 2008، ويتوقع التقرير استمرار حدوث انهيارات حادة في قيمة الدولار سنة 2009¹، بسبب ارتفاع مديونية الولايات المتحدة الأمريكية، والعجز في ميزان المعاملات الجارية. وينصح الخبير الدولي *فرانسيس بيران* دول المغرب العربي بتتويع وارداتها خارج الاتحاد الأوروبي، لتفادي تسجيل خسائر الصرف وتقليل الأعباء على المؤسسات، لأنّ الدول الأوروبية توظف قوة الأورو الذي بلغ ارتفاعه حدّ 1.60 دولار للتخفيف من فاتورة الطاقة².

كما تُساهم الأموال الموظفة في الولايات المتحدة الأمريكية، من تخفيض قيمة الموارد من العملة الصعبة، لسببين: يتعلق الأول باستفادتها من معدل فائدة ضعيف لا يتجاوز 2 %، في حين أنّ معدل التضخم العالمي يفوق 3% ومرشّح للارتفاع، وأما السبب الثاني فيمسّ تراجع قيمة الدولار³.

د- السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر: تُطبق الجزائر سياسات لدعم العرض الكلي، مع الاستمرار في الحذر تجاه عودة التضخم المرتفع، وتستند هذه السياسات التوسعية على مخططات تنموية، ابتداءً من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو الاقتصادي ومخطط الجنوب والهضاب العليا، مع التحضير للمخطط الخماسي الثاني بغلاف يتراوح بين 100 و150 مليار دولار. ونتوقع تغيير السياسات المرتبطة بالدعم المالي لبعض القطاعات التي تراهن الدولة على تطويرها، قصد تخفيض الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات⁴.

¹ قد يؤدي انهيار كبير في قيمة الدولار إلى تجدد الاضطرابات في الأسواق المالية الدولية لسنة 2009.

² حفيظ صواليلي، الخبير الدولي فرانسيس بيران ليومية الخير الجزائرية، بتاريخ 2008/05/08.

³ سليم بن عبد الرحمان، مقابلة مع الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول، يومية الخبر الجزائرية، بتاريخ 2008/09/30.

⁴ غ. العربي، مرجع سابق.

ويعتبرُ تقرير الأمم المتحدة المشار إليه في البحث، أن صانعي السياسات الاقتصادية لم ينجحوا في تقدير عمق الأزمة في البداية، ولا زالت الإجراءات العملية لمواجهة الأزمة غير واضحة المعالم في الجزائر (أو على الأقل لم يُعلن عنها)، خاصة وأن الدول المتأثرة مباشرة بالأزمة (أمريكا، دول الاتحاد الأوروبي، الصين، وبعض دول جنوب شرق آسيا....)، قامت بتنفيذ حزم إنعاش مالي على نطاق واسع، وصلت إلى 15 % من الناتج المحلي الخام عند الصين¹.

وقد تكون حزم الإنعاش غير متاحة في الجزائر بنفس المرونة، وذلك عندما تتبحر الاحتياطات من العملة الصعبة، وتحدث حركة عكسية في تدفق رؤوس الأموال، أو يحدث انخفاض في الطلب على المحروقات. كما أن الأموال الجزائرية المقدرة بـ43 مليار دولار والموظفة كسندات في الخزينة الأمريكية، يصعب استرجاعها في المدى القصير، بسبب الصّخ المتتالي لأمريكا لملايير الدولارات في الاقتصاد الأمريكي، لكنها تعدّ من التوظيفات القليلة المخاطر².

وقادت السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى مفارقة، أنهكت الفوائض المالية بالعملة الأجنبية، وتعلّق بوجود فائض تجاري مع عجز في تحويل العملة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث فقدت الجزائر خلال الثماني سنوات الأخيرة (2000-2007) ما يزيد عن 22 مليار دولار في شكل تحويلات للخارج، منها 70 % كان خلال الثلاث سنوات الأخيرة بمعدل 5 مليار دولار للسنة، وبما أن مبلغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر أقل من 2 مليار سنوياً، فيعني ذلك عجزاً في تحويل العملة على سلم الاستثمار، وقد تؤدي الأزمة العالمية بالجزائر إلى عجزين (عجز في الميزان التجاري وعجز في التحويلات الرأسمالية)، إذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة وفي الوقت المناسب.

¹ الأمم المتحدة، مرجع سابق، موقع إلكتروني.

² سليم بن عبد الرحمان، مرجع سابق، موقع إلكتروني.

2- تحليل نظري لاحتمالات وضعية الميزان التجاري الجزائري:
اعتماداً على إحصائيات 2007 حول إجمالي الصادرات ومتوسط سعر برميل النفط، نتوقع ثلاثة سيناريوهات يتم فيه الأخذ بالافتراضات التالية: تغير عوائد الصادرات، تغير متوسط سعر برميل النفط، واستقرار حصة الجزائر من صادرات المحروقات.

أ- السيناريو الأول: قد تلجأ الجزائر إلى تغيير طفيف في الواردات في حدود 5 %، على أن يكون مبلغها في حدود 42 مليار دولار، وبالتالي فإن تدني أسعار النفط إلى حدود 35 دولار، يجعل الجزائر لا تحصل على أكثر من 29 مليار دولار من الصادرات السلعية، على أساس أن عوائدها 60.59 مليار دولار سنة 2007 عند سعر وسطي للبرميل يقدر بـ 74.95 دولار، وبالتالي لا يمكن الحصول على أكثر من 30 مليار دولار، وهو سيناريو متفائل، إذ يمكن أن تنخفض أسعار النفط إلى أقل من 29 دولار للبرميل، وفي الحالتين تحصل الجزائر على عجز في الميزان التجاري أكبر من 13 مليار دولار. إلا أن الخبير الاقتصادي الكويتي **جاسم السعدون** توقع أن يكون معدل سعر برميل النفط سنة 2009 بين 40 و 50 دولار، وهنا يكون العجز في حدود 2 إلى 10 مليار دولار، وتوقع أيضاً أن يكون متوسط سعره بين 50 و 70 دولار سنة 2010، وفي هذه الحالة إذا استقر مبلغ الواردات فإنه لا يكون هناك عجز وهو احتمال مستبعد إذا أخذنا بعين الاعتبار توقعات ارتفاع الأسعار في العالم¹. وفي ضوء هذا السيناريو لا يكون هناك فائض إلا إذا لم ترتفع الواردات بنسبة 5 % و/أو ارتفع متوسط سعر النفط إلى أكثر من 50 دولار للبرميل.

ب- السيناريو الثاني: تغير عادي للواردات السلعية في حدود 20 % (وهي تمثل أقل من نصف معدل التغير الحاصل في سنة 2008)، بحيث يتجاوز إجمالي الواردات السلعية 48 مليار دولار، وهنا يحصل عجز في

¹ زينب مكي، تحفيز الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة المالية الراهنة، الموقع: www.arab.moheet.com/show_files.aspx?fid=203155
تاريخ الاطلاع: 2009/01/27.

الميزان التجاري إذا لم يتجاوز سعر البرميل 59 دولار. ولا نتصور اختيار هذا الاتجاه عند هبوط أسعار النفط لمستويات ضعيفة.

ج- السيناريو الأخطر: هبوط أسعار النفط لما دون 25 دولار للبرميل، حيث نتوقع تغطية الصادرات للواردات بنسبة أقل من 50 % (أي 20 مليار دولار)، وذلك بافتراض إتباع سياسة تقشف تبقي على مبلغ 40 مليار دولار (وهو مبلغ سنة 2008). وهنا فإن استمرار الحال، يؤدي بالجزائر إلى استنفاد احتياطاتها من العملة الصعبة التي بلغت حدود 140 مليار دولار نهاية 2008، وذلك خلال 7 سنوات، وإذا هبط متوسط سعر النفط إلى سعر التكلفة (أمر مستبعد)، فإن الجزائر تستنفذ احتياطاتها كليا خلال 3.5 سنة، وهي مدة نراها غير كافية لتصحيح الأوضاع الاقتصادية داخل البلد.

ورغم تباين موقف وتحليلات الخبراء حول مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول ومنها الجزائر، فالمؤكد هو أن استمرار الأزمة على المديين المتوسط والطويل لن يجعل أي دولة بمنأى عن انعكاساتها السلبية، بفعل اتساع نطاقها لأكبر شركاء الجزائر. وتتجلى هذه الانعكاسات على مستوى التراجع المستمر لسعر النفط، وسعر صرف الدولار، وبيروز مؤشرات ركود تضخمي لأهم الاقتصاديات التي تتعامل مع الجزائر، وهو ما يمكن أن يعرض توازنات الاقتصاد الكلي المحققة محليا للخطر، وتضاف لهذه العناصر انعكاسات توظيفات الجزائر لأموالها في الخارج، والعجز في تحويل العملة الأجنبية، وبذلك فالمسئولة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات لم تستغل بفعالية في إرساء قواعد صناعية صلبة وتنويعها، لكي نحمي الاقتصاد من الهزات الارتدادية لأسعار النفط.

خاتمة :

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الميزان التجاري الجزائري، حقق توازناً حسابياً على مرّ السنوات السابقة، لكنه توازنٌ مضللٌ وهشٌ ويُعاني اختلالات هيكلية، متأثرٌ بتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية، ومُكرّسٌ للتبعية الغذائية، وبذلك لم يتم تحقيق نتائج مستديمة في الميزان التجاري، وتكون بذلك الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية ملموسة على المديين المتوسط والطويل، وتضرّ بمستوى رفاهية أفراد المجتمع. وعبرَ ثلاثة محاور متكاملة من التحليل، توصلنا لمجموعة نتائج، يتعلّق بعضها بالفرضيات وأخرى نتائج إضافية، كما يلي:

- تفسّر الأزمات المالية بمزيج من العوامل التي تحدث منفصلة أو منفردة وتتعمق لاحقاً، وتشمل: أزمة عملات، وأزمات مصرفية، وأزمات أسواق الأوراق المالية. وعناصر أخرى ثانوية كسياسات سعر الصرف واضطرابات القطاع المالي وضعف الأنظمة المحاسبية والرقابية والتنظيمية للدول، وتشوّه نظام الحوافز.
- تعتبر الأزمة المالية العالمية الراهنة مكوناً أساسياً من مكونات النظام الرأسمالي؛
- الأزمة المالية العالمية المعاصرة هي أزمة بنوك (أزمة سيولة)، ناجمة عن انقطاع الصلة بين الاقتصاد العيني (أو الحقيقي) والاقتصاد المالي، وأزمة أسواق رؤوس أموال. وبدأت الأزمة فيما عُرف بالرهون العقارية الأقل جودة، ضمن سوق العقار الثانوية، التي تمنح "قروض الرهن العقاري المخاطرة" والمُعبر عنها بـ "Subprime".
- يُحقق الميزان التجاري الجزائري رصيذاً موجباً بشكلٍ متزايدٍ، وهو ما يوافق الفرضية الأولى للفترة المدروسة، لكنه يبقى مشوباً بمخاطر العجز، بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو ما يمكن أن يجعل هذه الفرضية غير صحيحة مستقبلاً.
- تتميز هيكلية الصادرات بأحادية الجانب (سيطرة المحروقات بنسبة تقارب 98%)، كما تتميز الواردات بالتبعية من خلال ارتفاع حصة

المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية، والتركز الجغرافي لها، وهو ما يوافق الفرضية الثانية.

■ تأثير الميزان التجاري بالأزمة المالية العالمية واردة إذا استمرت مدة طويلة، أو تراجعت أسعار المحروقات لمستويات بعيدة عن 50 دولار للبرميل، قصد الحفاظ على مستوى الواردات الحالية، وهو لا يوافق الفرضية الثالثة. كما يكون الانعكاس أخطر إذا تراجعت الواردات، وتأثر الاستثمار والاستهلاك، وتدهورت الجوانب الاجتماعية.

التوصيات:

- نقدم بعض التوصيات التي نراها حسب رأينا ملائمة، وهي:
1. ممارسة رقابة فعالة على الجهاز المالي والمصرفي، بإعطاء استقلالية أكثر للبنك المركزي في اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، والحاجة لمزيد من الشفافية والإفصاح المحاسبي.
 2. توسيع تطبيق النظام المصرفي الإسلامي، والعمل على تطبيق صيغ التمويل الإسلامية، واستحداث أدوات تمويل جديدة تخدم أغراض النظام المصرفي المزدوج.
 3. الإسراع في تأهيل المؤسسات الاقتصادية العمومية، والتركيز على القطاعات القائدة، وذات التوجه التصديري، وتفعيل مجهودات إصلاح القطاع الفلاحي لتقليص التبعية الغذائية.
 4. الاستمرار في دعم جهود الشراكة مع الأجانب، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
 5. تنويع اقتصاد البلد، وخفض الاعتماد على صادرات المحروقات (التحدي الأول للجزائر).
 6. تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ضمن إطار إحلال الواردات وتشجيع التصدير خارج المحروقات.
 7. تنسيق حزم الإنعاش الاقتصادي على المستوى الدولي، مع بروز الحاجة الماسة للتنسيق السياسي على هذا المستوى بين دول العجز ودول

الفائض في العملات الأجنبية، لتفادي حدوث انهيار مريب في قيمة الدولار.

8. تعزيز السياسات الاقتصادية ضمن إطار الحذر، والاهتمام المبكر بتصحيح الاختلالات قبل تعمق الأزمة.

9. اعتماد إجراءات تقشفية، تراعي عدم تجميد الاستثمارات، ولا تمس بالجوانب الاجتماعية لأفراد المجتمع.